قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

المادة : ادارة المصارف / المحاضرة السابعة

أهم الخدمات المصرفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي:

١- الحسابات الجارية: هي المبالغ التي يودعها أصحابها تحت الطلب بحيث يستطيع المودع أن يسحب جزءاً من حسابه وله أن يسحبه كاملاً في أي وقت، قد تفرض عليهم عمولة مقابل العمليات الدفترية والمصاريف الفعلية التي أنفقتها لخدمة هذه الحسابات، ويحق للمصرف الإسلامي أن يستثمر هذه الحسابات الجارية ويكون حكمها حكم القرض الحسن حيث يتحمل البنك الإسلامي نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعندما يطلب أصحاب الحسابات الجارية أموالهم فإنه يقوم بدفعها دون زيادة أو نقصان.

٢- الودائع الادخارية (ودائع التوفير): هي ودائع صغيرة غالباً، يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في سحب بعض أو كل الوديعة متى شاء، ولكن لا يحق له سحب دفتر شيكات على وديعته تلك ويتعامل البنك الإسلامي مع الودائع الادخارية بطريقتين:

أ) معاملة القرض الحسن: حيث لا يدفع لأصحابها أي أرباح تنجم عن استثمار هذه الأموال وهم بالمقابل لا يتحملون الخسائر التي قد تنجم عن استثمار هذه الأموال.

ب) حساب الاستثمار: يقوم المودع بوضع جزء من أمواله في حساب الاستثمار وجزء في حساب الوديعة لمقابلة احتياجات سحبه وذلك وفقاً للاتفاق بين البنك والمودع.

٣- الودائع لأجل: وهي الأموال التي تودَع لدى المصرف الإسلامي وتبقى تحت تصرفه لمدة معينة لا يحق خلالها للمودع أن يقوم بسحب جزء من هذه الأموال ويقوم المصرف الإسلامي كوكيل أو كنائب عن أصحاب الودائع باستثمار هذه الودائع مباشرة أو يدفعها إلى من يستثمرها من خلال الصيغ المختلفة للتوظيف للمصرف الإسلامي .

٤- التحويلات النقدية: هي خدمة يقدمها البنك للعملاء من خلال تحويل النقود من مكان إلى مكان آخر (كأن يدفع شخص في سورية مبلغاً من المال للبنك الإسلامي ليستلم هذا المبلغ شخص آخر في مصر) ويتقاضى البنك الإسلامي عمولة أو أجراً مقابل هذه العملية.

٥- الشيكات: وهي أوامر من العميل المودع الذي لديه حساب جار إلى البنك ليدفع إلى شخص ثالث أو لحامله المبلغ المدون على الشيك، ويقوم البنك الإسلامي أيضاً بإصدار شيكات المسافرين (traveler checks).

٦- عمليات العملات الأجنبية: يقوم المصرف الإسلامي ببيع وشراء العملات الأجنبية ويحقق ربحاً من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

٧- الأوراق التجارية (الكمبيالات والسند لأمر): يقوم المصرف الإسلامي بتحصيل الأوراق التجارية وهي مستندات الديون التي يضعها الدائنون لدى المصرف ويفوضونه بقبضها ويتقاضى مقابل ذلك أجراً أو عمولة ولا يقوم بخصم الأوراق التجارية لما تحويه من الفائدة .

٨- عمليات الأوراق المالية:

أ- حفظ الأوراق المالية.

ب- خدمة الأوراق المالية: تحصيل كوبوناتها- صرف المستهلك منها- استبدال الأوراق المجدد إصدارها...

ج- القيام بعملية طرح الأوراق المالية للاكتتاب.

د- تشكيل محافظ للأوراق المالية لتوزيع المخاطر.

ولا تستطيع البنوك الإسلامية أن تتعامل بالسندات (ذات الفائدة المحددة مسبقاً).وتتعامل بالأسهم العادية فقط ولا تتعامل بالأسهم الممتازة(لأن لها نسبة ثابتة من الربح، وعند التصفية لها أولوية). كما تصدر البنوك الإسلامية صكوك الاستثمارالإسلامية (هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين تدر دخلاً)حيث يوجد هناك صكوك(مرابحة – مضاربة – مشاركة .....).

٩- الاعتمادات المستندية: هي تعهد من البنك بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم ويتقاضى البنك مقابل ذلك أجراً أو عمولة.

١٠- تقديم الاستشارات المالية والدراسات الاقتصادية: يقوم المصرف الإسلامي بتقديم الخبرة المالية والدراسات الاقتصادية للمشاريع ويتقاضى مقابل ذلك أجراً أو عمولة.

مقارنة بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية :

النشأة:

البنك التجاري: كان ظهورها نزعة فردية نحو الاتجار بالأموال والإثراء من خلالها

البنوك الإسلامية :إيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الاقتصاد الإسلامي في التطبيق العملي.

التعامل بالفائدة:

البنك التجاري: تتعامل بالفائدة التي هي من الربا المحرم شرعا.

البنوك الإسلامية : لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء.

الربح:

البنك التجاري :يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة.

البنوك الإسلامية :يتحقق الربح من خلال عمل حقيقي (مشاركة، مضاربة، مرابحة) أي الاستثمارات الإسلامية.

الخسارة:

البنك التجاري:يتحملها المقترض وحده سواء كانت الأسباب خارج عن إرادة المقترض أو بسببه .

البنوك الإسلامية : هناك مشاركة في تحمل الخسارة بين الطرفين .

العلاقة مع المودع :

في البنوك التقليدية : تكون العلاقة هي علاقة دائن بمدين.

في البنوك الإسلامية :هي علاقة مشاركة بالربح و الخسارة

ضوابط توظيف الأموال:

البنك التجاري: العبرة دائما بالضمانات لاسترداد القرض وفوائده، ليس هناك أي اعتبار لكون المشروع المقترض من اجله حلالا أو حرام.

البنوك الإسلامية :أن يكون المشروع الذي ستوظف فيه الأموال حلال والضمانات هي المشروع نفسه وشخصية الشريك أنها تعمل على إتاحة المال لكل من يريد أن يعمل.

أشكال الاستثمار:

البنك التجاري:الشكل الأساسي هو منح قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الآجل مقابل ضمانات استرداد القرض وفوائده.

البنوك الإسلامية :تتعدد وتتنوع أشكال التوظيف وأهمها المشاركة والمضاربة والمرابحة.

القروض الحسنة:

البنك التجاري: لا توجد قروض حسنة وإنما قروض بفائدة دائنة أو مدينة.

البنوك الإسلامية :لا تتعامل بالقرض إطلاقا ومفهوم القروض لديه هي القروض الحسنة وبدون سعر فائدة على الإطلاق.

تجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية:

البنك التجاري: غير موجودة في البنوك التجارية.

البنوك الإسلامية :من أهم موارد مال المسلمين والتي يتم من خلالها تحقيق التكافل الاجتماعي ومعلم رئيسي من معالم البنك الإسلامي.

تطور العمل في المصارف الاسلامية :

أمّا بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، أظهر التقرير الصادر عن مؤسسة خدمات المصارف الإسلامية في لندن أن :

سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم ارتفعت بنسبة (٣٧%)في عام ٢٠٠٧عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ أي من (٥٣١)مليار دولار إلى (٨٠٠) مليار دولار في نهاية ٢٠٠٧.

وتعتبر إيران في طليعة الدول التي تمتلك مصارفها أصولاً إسلامية بنحو (٢٣٥)مليار دولار تليها السعودية بحوالي (٩٢)مليار دولار ثم ماليزيا ب(٦٧) مليار دولار والكويت ب (٥٤)مليار دولار ثم الإمارات ب (٤٩) مليار دولار ثم قطر ب (٢٠)مليار دولار ثم بريطانية ثامناً ب (١٩) مليار دولار.

- **أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية :**

كشفت الأزمة المالية الأخيرة أن المصارف الإسلامية هي الأقل تضرراً من تداعيات الأزمة قياسياً مع المصارف التقليدية فبالنسبة لمؤشرات داو جونز الإسلامية تراجعت بضع نقاط بينما داو جونز الأخرى خسرت أكثر من ثلث قيمتها تقريباً و يعود عدم تأثرها بشكل كبير لعدة عوامل وهي:

١- تحريم بيع أو شراء الديون .

٢- عدم تورطها في المشتقات المالية التي كانت السبب الرئيسي في أزمة المصارف الغربية الكبرى .

٣- عدم تورطها في مضاربات البورصات .

٤- استثمارها في الأصول المالية من خلال صيغ الإستثمارالمختلفة(مرابحة–مشاركة ..)

٥- اعتبار القطاع المصرفي الإسلامي صغير نسبياً .

ولكن يمكن القول أن صكوك الاستثمار تأثرت بشكل كبير فقد انخفضت من حوالي (٤٢)مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٧إلى (٢٠)مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٨. ولكن هذا التأثر بالنسبة للمصارف الإسلامية اقتصر على حجم الاستثمارات من حيث الارتفاع أو الانخفاض ولم يتطور ليصل لدرجة الإفلاس كما حدث مع بعض البنوك التقليدية .

بعض المقترحات من وجهة نظر الصيرفة الإسلامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية :

١. قيام الحكومات بإعلان ضمان الودائع للمودعين مما يعزز الثقة بالجهاز المصرفي .

٢. إلزام الحكومات للبنوك بالتوقف عن بيع الديون وهو محرم شرعاً كما يجب منع جدولة الديون(حيث يتم زيادة المدة مقابل زيادة الفائدة) .

٣. إلزام الحكومات للبنوك بالتوقف عن البيع على الهامش (بيع البنوك لأشياء لا تملكها) .

٤. إلزام الحكومات للبنوك بالتوقف عن خلق النقود (حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع) .

٥. استخدام صيغ التمويل الإسلامية (مرابحة ، مشاركة .....) .

٦. استخدام المصارف لهامش الربح بدلا عن الفائدة .

انتهت المحاضرة .